

الثقافة المعاصرة

أساس دولة العصر

عفيف البونني

أية ثقافة لأي نمط من الدولة نحن في حاجة إليهما في هذا العصر ونحن على وشك الدخول إلى القرن 21 ؟
ان كان الجواب على هذه الاشكالية محسوما عند البعض فهو محل لبس وغموض عند بعض آخر في المجتمع والنخبة.
لقد ظلّ موضوع الدولة ولوقت طويل يعالج في نطاق الفكر السياسي في لغتنا العربية بمنطق السجال أو التنظير الايديولوجي أو وفق ما تستحضره لعبة السياسة عند هواتها أو محترفيها وفي هذه المساهمة سنركز في معالجة هذا الموضوع على المنظور الثقافي انطلاقا من الثقافة المعاصرة التي تناسب دولة العصر.

هل يمكن أن تحتفظ الدولة في عصرنا بطبيعتها ووظائفها السياسية أو تكتمل شروط قيامها وأدائها أو تتأكد شرعيتها بغير الثقافة المعاصرة؟ وبعبارة أخرى نتساءل في ظل دروس وخبرات أكثر من ثمانية آلاف سنة من عمر الحضارة البشرية، وبعد مضي ألفي سنة تقريبا من التاريخ الميلادي وأربعة عشر قرنا من تاريخ الاسلام والمسلمين، وبعد تراكم عطاءات النهضة الأوروبية الغربية وانجازات قرن ونصف من النهضة في تونس والمنطقة العربية، وبعد تجربة أربعين سنة على قيام دولة الإستقلال وسيادة الشعب التونسي وبعد مرور حوالي

تسع سنوات على تثبيت وتطوير أداء الدولة العصرية في بلادنا، وبعد كل التطورات والتغيرات التي حصلت في كل العالم خلال العصر الحديث وخصوصا منذ خمسين سنة وبخاصة أن نتصور ان الاشكال المختلفة للدولة والمعروفة في تاريخنا التونسي والاسلامي بل وفي تاريخ غيرنا ما قبل العصر الحديث، يمكن أن تصلح لنا أو لغيرنا ومن دون الارتكاز على ثقافة هذا العصر؟

تساؤل آخر يفرض ذاته في هذا السياق وهو أن امتلاكنا لثقافة عريقة عظيمة متواصلة ذات خصوصية معينة تتصل بنمط هويتنا، لا يتوازي مع ادعاء البعض بامتلاكنا لنموذج من الدولة، موروث أو خاص بنا، صالح لإعادة البناء، إذ نحن لا نمتلك نموذجا صالحا للدولة مغاير للنموذج الغربي الحديث أو المعاصر، لذلك ليس متاحا لنا أن نختار بحرية بين نموذجين للدولة، بين ذلك النموذج المعروف تاريخيا وبين هذا النموذج المجمع عليه في عصرنا وهذا الأخير هو نموذج ابتدعه الغرب بالاساس لذاته نتيجة تأسيسه على التنظيم العقلاني بالمعنى الذي وصفه به ماكس فيبر حيث أصبح نموذجا عالميا فرض ذاته بقوة ودون منافس لدى كل الشعوب، ذلك أن ما هو ايجابي أو إنساني وينطوي على فوائد مادية أو فضائل معنوية مما ابتكرته حضارتنا أو أفرزته ثقافتنا قد صلح لنا في الماضي كما صلح لغيرنا، كما أن ما ابتكره الغرب مما هو غير خاص ببيئته، يصلح له مثلما يصلح لنا، والشكل الذي انتهى إليه العقل الحديث للدولة كما في الثقافة الغربية المعاصرة هو شكل لمؤسسة في الاطلاق تصلح لكل الشعوب البشرية من دون أي استثناء مع تقدير المراحل التطبيقية واختلاف مستوى تطور الشعوب.

حتى نتعمق في التحليل لتبيان معنى الثقافة المعاصرة

كأساس لا بد منه لدولة العصر، والذي هو نمط لم يعد له جنسية أو خصوصية محلية أو قومية أو قارية أو دينية أو زمنية، يفترض أن يرتكز هذا التحليل على المفاهيم كما هي متبلورة في الفكر العالمي أو في الثقافة المعاصرة الكونية، بالنسبة للألفاظ المستعملة والظواهر المتصلة بـ «حادثة» أو «عصرية» الثقافة المعاصرة والحديثة وكذلك الدولة في هذا العصر، وكل ذلك في سياق مكتسبات وخبرات البشرية في النطاق العالمي علما أن ذلك مرتبط بحاجياتها الأساسية المعنوية والمادية (ومن ضمنها طبعاً الحاجات الثقافية).

الحداثة و «المعاصرة» :

يعنى «الحديث» «Moderne» في اللغة الفرنسية وقواميسها التاريخ المناقض «للعصر الوسيط» «Moyen-Age» وهي الفترة الموالية له فهذا الأخير ينتهي مع سقوط القسطنطينية عام 1453م على أيدي العثمانيين وفي هذا التاريخ تبتدىء «الأزمة الحديثة» أو قد تبتدىء عام 1492 الموافق لاكتشاف القارة الأمريكية (وسقوط الأندلس) وهي فترة تمتد في الوعي الفرنسي إلى قيام الثورة الفرنسية عام 1789، والفترة الموالية لذلك التاريخ هو «زمن معاصر» «Contemporain» أو «تاريخ قريب» «Histoire Récente» يشمل «الأزمة الحديثة» اذن عندهم كل من «عصر التنوير» «Siècles des Lumières» و «عصر النهضة» «Renaissance» أي زمن حدوث الثورة الفكرية والفنية والفلسفية والإصلاح الديني Réforme والاكتشافات الجغرافية والعلمية.

في هذا العصر الحديث ما بعد «الوسيط» تشكلت ظاهرة الحداثة «Modernité» قبل وبعد التوافق على استعمال هذا المصطلح كمعنى مناقض للقديم ويميز تقبل ما هو جديد أو الرغبة في التجديد وفي التغيير والتنكر لما هو معهود أو موروث.

التصق مفهوم الحداثة في البدء بفكرة التقدم Progrés في إطار النخبة ثم توسع مفهومها والتصق بها ثم امتد إلى كل شيء في كل الميادين لكل الأفراد والطبقات والشعوب وسرعان ما أصبحت ظاهرة عالمية معممة لا يمكن أن يوقف انتشارها واغراءاتها أي مانع أو مبرر.

مفهوم الحداثة كما هو في الفكر الغربي هو مفهوم غير سوسيولوجي وغير سياسي وغير تاريخي، بل هو نمط لارادة جديدة أو لرغبة جارفة (كانت محبوسة في التاريخي القديم) من أجل نمط جديد من العيش، نمط حضاري - Mode de Civiliation يتعارض مع النمط التقليدي أي هو النمط الذي يختلف ويتعارض مع الثقافات السابقة أو التقليدية على أن ممارسة استحضر هذه الحداثة كما لو أنها نظام جديد للقيم المطلقة، متغير في أشكال التجسيد ومضامينه وموجه نحو الإستفادة من المعارف والخبرات.

ليس لظاهرة الحداثة (أو مفهومها) منهجية متفق عليها، انها أقرب ما تكون إلى نمط من المنطق الحياتي الذي اقترن ظهوره واستمراره بالمساحة المتزايدة للحرية في حياة الأفراد والشعوب، منطق مغر كاسح منذ أن بدت الحداثة في القرون الماضية كبريق ايديولوجي أخذ إلى أن تضمنت فيما بعد شحنة «جمالية التغيير من أجل التغيير» وحتى حين كادت الحداثة المعاصرة في زمننا أن ينحصر معناها ظاهريا أو عند البعض في حدود ما تعنيه «الموضة» والتي هي عند بعضهم «نهاية الحداثة».

ليست الحداثة قبول كل القيم الجديدة بنفس التقبل والسرعة من قبل الجميع، ولكنها التخلي العام بسهولة وسرعة وطرق مختلفة في ظروف متعددة عن كل القيم القديمة، تلك هي الحداثة حين تتجل في جمالية القطيعة والحث على الابداع

والتجديد والتجديد، ذلك أن مفهوم الزمن في منطقتها ليس دائريا أو ثابتا أو مرتكزا على الماضي بل هو مفهوم خطي متواصل متطور صاعد ينطلق من الحاضر متوجها بالاساس إلى المستقبل.

ما هو حدثي غير معاصر (أي غير راهن) في الغرب والدول المتقدمة لا يظهر كذلك في ثقافتنا العربية، لأنه في واقعنا لا يجد ما يميز بدقة مفهوم أو مضمون ما هو «حديث أو عصري» عما هو «معاصر أو جديد راهن» فنحن لم نشارك منذ القرن السادس عشر وحتى هذا القرن في صنع الحداثة أو المعاصرة، ولا نحن نميز ما يرجع منها إلى ماض بعيد (ثلاثة أو أربعة قرون) أو ماض قريب (قرن أو عقد قبل الآن) نتقبل الحداثة والمعاصرة معا في كل يوم وكل سنة كشيء جديد وافد علينا استحسناه دون أن نفكر أو نميز بين الجديد عندنا، القديم عندهم أو الجديد — الجديد عندهم وعندنا فقد تصل إلينا معا وفي الوقت نفسه فكرتان أو ظاهرتان هما «حديثتان» وعصريتان كلاهما جديدتان لا سابق لنا بمعرفتتهما لكن إحداهما حديثة في الغرب وقد ترجع إلى قرنين أو أكثر والآخرى يرجع تاريخ ظهورها في الغرب نفسه إلى بضعة سنوات.

الثقافة المعاصرة :

وإذا كانت الثقافة هي ذلك الكل الجامع للخبرات والمهارات والمعارف والآداب والفنون وأنماط العادات والاعراف والعيش والسلوك والأذواق في إطار من التكيف والتغيير، فإن الثقافة المعاصرة هي كل ما وصل إليه العقل البشري في المستوى العالمي من معارف وعلوم وفنون وآداب وما أبدعه من أشكال العلاقات وأنماط حديثة للعيش والحرية والنظام وما أفرزه من

تغيير ومتغيرات وظروف وتقنيات تصب كلها في محور تماثل الشروط الدنيا لنموذج حضاري جديد للحياة الإنسانية والدولة والمجتمع بمعايير كونية موحدة.

هذه الثقافة المعاصرة اشتركت في صياغتها كل الشعوب خصوصاً في الغرب الأوروبي والأمريكي وتبلورت قبل الحرب العالمية الثانية في إطار فكر ثقافي إنساني ومنذ نشوء منظمة الأمم المتحدة اليونسكو أخذت الثقافة المعاصرة مفهوماً أو نمطاً كونياً شاملاً ووثيق الصلة بالتنمية الشاملة والمتكاملة، ومن مواصفات هذه الثقافة المعاصرة القبول التنوع والتعدد والتعايش مع الآخر أو الغير واحترامه والتفاعل معه على أساس التعاون والتكامل كما تقوم على التفكير الإنساني والعلمي والمنهجي باعتماد العقل والعقلانية والروح النقدية تجاه السائد والتوجه نحو المستقبل في محور أساسه البحث عن المصالح الملموسة والمنافع المجدية وربط العلم والعمل، والنظرية بالتطبيق والتجريب المنفعة والتناغم مع الواقع، وهي ثقافة تشمل كل نواحي حياة الدول والمجتمعات ومنها الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الإنسان المعاصر، هي أيضاً ثقافة الحكم النسبي لا إطلاقي على الأشياء والقضايا المطروحة.

ومن أهم المستجدات في صلب ومضامين الثقافة المعاصرة ما يحصل وما سيحصل في ميدان الثورة المعلوماتية وهي ثورة في ميدان الاتصالات متعددة الخدمات والفائقة السرعة ستؤدي إلى تحطم كل الحواجز والحدود والرقابة والقوانين الحمائية الأخلاقية والثقافية والسياسية والدينية الخ... وهي بصدد تحويل العالم إلى قرية واحدة بحضارة كونية واحدة رغم تعدد وتنوع مصادرها.

هي الثورة الأخطر والأكبر من كل الثورات الثقافية السابقة في تاريخ الإنسان فقد عقبث ثورة ظهور «النطق والكلام»،

وثورة الكتابة (أي اختراع الاحرف والأرقام والرسوم) وثورة الطباعة (التي ضيقّت مساحة الامية عبد البشر وبلورت انتشار الثقافات وما حصل بينها من تفاعل).

إنها ثورة امتلاك المعلومة وصناعتها والسبق فيها والاتجار بها والهيمنة بواسطتها ويترافق ذلك مع فن تقديمها وإخراجها وتصميمها وهي تكون في شكل صورة وكتابة وحروف ورسوم وألوان وأرقام وبذلك تكون المادة المقدمة جيدة الإنتاج كلفتها زهيدة وتروج بسرعة الضوء على بعد عشرات آلاف الاميال وتأثيرها فعال على الجمهور الملتقي مما يجعل من هذه الثورة مهددة للغات والثقافات والقيم السائدة بما سيؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات جذرية في أنماط الحياة والقيم والعلاقات الاجتماعية وغيرها.

بالموازاة إلى ذلك ما يحدث الآن من ثورة علمية وتقنية في ميدان البيولوجيا والهندسة الوراثية، فالتقدم العلمي والتقني والمختبري في هذا الميدان يبين أن الكثير مما كان يعد مستحيلا أو خيالاً ماعاداً كذلك بل أصبح بالامكان تحقيقه وسيصبح ممكناً هندسة عمليات بيولوجيا جديدة لم تحدث من قبل وتتصل باندماج الخلايا وبتغيير الصفات الوراثية بأخرى لدى الانسان والحيوان والنبات وتغيير ملكات الذكاء والعقل والغرائز والقيم المكتسبة وكذلك يحصل تقدم علمي وطبي كبير في ميدان التلقيحات والفيتامينات والاحماض الامينية وهرمونات النمو الخ...

مفهوم الدولة في الثقافة المعاصرة :

عرف تاريخنا الإسلامي أشكالاً عديدة لما يطلق عليه «دولة» فيما ظهر من أشكال في منطقتنا قبل عهدها بالحدثة وهو عبارة عن أنماط من الحكم لا تدخل ضمن التعريف الحديث

للدولة كما هو في العلوم السياسية أو كما حدده ماكس ووبر.
يقول أحد رجال القانون الدستوري : «ليس هناك نظام
دستوري محدد يفرضه الإسلام» «كما أن الإسلام لم يناد
بالجمهورية ولا بالملكية ولا بغيرها من أشكال الحكم ولم
يضبط كذلك نوعا معينا من العلاقات بين السلطات» «كما أنه
لم يحدد طريقة لاصطفاء الحاكمين... بل هناك توجهات عامة
قابلة للتكيف والاجتهاد والقياس في كل مكان وزمان» (1)
ويضيف : «إن الحاكم المسلم ليس بسلطة دينية تستمد قوتها
من تفويض إلهي أو مصدر ما وراثي بل هو سلطة
دنيوية» (2).

فالحاكم في تاريخ البلدان الإسلامية سواء كان أميرا أو ملكا
أو سلطانا أو خليفة أو إماما، كان يزعم أنه مسؤول عن تطبيق
الشريعة الإسلامية (كما هي مؤولة أو مفسرة من قبل
المجتهدين والفقهاء وأصحاب المذاهب) أمام الله وهذا ما أدى إلى
القول عند بعض لـ «الحاكمية لله» وهي صيغة من الحكم لا
تعترف للناس (أو للمسلمين أو المؤمنين) بحقهم في ما يعرف
اليوم بـ «السيادة»، فالمجتمع القديم عبارة عن «سواد أعظم»
أو «رعية» أو «عامة» أو «جمهور» بدون «حقوق أو ضمانات»
بالمعنى القانوني للكلمة.

قد يكون كتاب «الأمير» «Le Prince» لمكيافلي (1469 -
1527) والصادر عام 1532 أول لبنة في تاريخ تشكّل الفكر
السياسي الحديث، ففي هذا الكتاب استخلص مؤلفه من تجاربه
في الحياة ومعايشته للانقلابات رؤياه للسياسة والدولة
والصراعات السياسية وهي هذا القول أن الدولة ذات طبيعة
سياسية وأن العلاقات بين أفرادها تقوم على الدسائس
والمصالح.

والحقوق في تراثنا الإسلامي هي أيضا «حقوق لله وحده

وهي أمره ونهيه، وحقوق العباد هي مصالحهم التي يمنحها لهم الشارع».

بالتوازي مع تبلو وتطور حركة الإصلاح الديني La Réforme والثورة الفكرية ثم العلمية والصناعية تنامت حركة الوعي عند النخبة ثم عند الشعوب الغربية بأهمية الحاجة إلى التمييز أو الفصل بين السياسة والعلم والفكر الفلسفي وبين الدين، أي بين الدولة والحياة العامة فيها وبين الكنيسة والممارسة الدينية من ناحية أخرى، وبالتوازي مع انتشار نزعة الحداثة Modrnité تأسست فكرة دنيوية السياسة والدولة Sécularisation والتي تطورت لاحقا عند غلاة المتشددين إلى ما اصطلح عليه بالعلمانية La Laïcité التي عملت حسب منطق هؤلاء على تطهير مؤسسة الدولة من كل ما له صلة بالدين.

والثابت على أن الإنسان باعتبار طبيعته الإنسانية وبحكم الضرورة والوعي والمصلحة هو إنسان قبل كل شيء قبل أن يكون مسلما أو مسيحيا أو بوذيا، غربيا أو شرقيا، أسود أو أبيض، لذلك انبنى منطق الفصل بين الدولة أو السياسة والدين على أساس أن العمل السياسي المتصل بالحياة العملية هو أمر غير مقدس وأن رجال الدين لا عصمة لهم وأن نيابتهم عن الله في الأرض قضية موهومة تجاوزها العصر لذلك فالدولة هي انعكاس لتعاقد اجتماعي ولكي تقوم على الشرعية يفترض أن تنبثق عن إرادة البشر أي الشعب وهو ما أفضى لاحقا إلى مفهوم «سيادة الشعب» المعبر عنها بتمثيل قانوني متوافق عليه وفقا لما جاء في الفكر الليبرالي ثم ما ضبط في القوانين الحديثة.

على أسس حديثة منذ أن سنت الدساتير بداية من أواخر القرن 18 (وحتى اليوم)، وقع ضبط طريقة وحدود التصرف وتنظيم السلطة في الدولة وكذلك حدود حرية وتصرف السلطة

المضادة، ولم يعد المجتمع كما كان مجرد توابع من الأفراد، وإنما أصبح يتركب من «مواطنين» لهم حقوق وواجبات و ضمانات تجمع بينهم مواطنة مشتركة هي من أهم أركان الدولة الحديثة، وشيئا فشيئا تحول مجتمع الدولة الحديثة إلى ما يسمى بالمجتمع المدني الذي يقوم على حل حالات الخلاف والاختلاف في صلبه ومع الدولة بطريقة سياسية سلمية ومؤسسية.

قيل أن الإنسان اخترع الدولة لكي لا يخضع لإنسان آخر، وها أن الإنسان اليوم اخترع المجتمع المدني لكي يستطيع إخضاع الدولة لصالحه في حدود تقاسم الأدوار وتوازن المصالح، ذلك أن المجتمع المدني كما هو في الثقافة الحديثة أو المعاصرة وكما هو في الممارسة الدستورية والعملية هو مجتمع عصري منظم في طرق التعبير والوصول على الحقوق وال ضمانات وفي أداء الواجبات وفي قضاء المصالح، هذه المواصفات تتوفر فقط في الدولة القائمة على أساس الثقافة المعاصرة أي على أساس دساتير تعكس إرادة المجتمع أو سيادة الشعب.

والدستور في الدولة العصرية هو الذي يفرق بين السلطات الثلاثة وبحيث يكون النظام السياسي للدولة ممثلا للأغلبية حتى تكون الدولة فعلا دولة القانون والمؤسسات، وكلما كانت الدولة عصرية كان مجتمعها مدنيا.

فالدولة العصرية وفقا للثقافة العصرية وكما هي في المفهوم القانوني والسياسي والمدني الحديث هي : الشخصية المعنوية لمؤسسة عامة ذات سيادة والمتشكلة من مجموعة بشرية تربط بينهم روابط ثابتة يعيشون في إقليم ترابي مشترك تحت ظل سلطة مركزية.

هذه المؤسسة أو الدولة ترعى المصالح المشتركة لكل أفراد

وفئات المجتمع الذي اختارها أو هي تمثله، علما أن هذه المصالح تظهر بأشكال مختلفة ومتباينة ومع ذلك فالدولة هي الضابطة للعلاقات العامة ولتوازن القوى والمصالح في المجتمع، وهي بهذا مؤهلة دون غيرها لرعاية الاندماج الاجتماعي والوفاق السياسي ولحماية التنوع أو التعدد الثقافي أو الأثني أو العرقي أو الديني، وفي كل الأحوال فهي أي الدولة هي المعبرة عن «الوعي الوطني» في إطار التأمين على المصالح العليا المشتركة درءا لخطر ماثل محتمل أو مجهول وتهيؤا لمستقبل أفضل.

وفي ظل الدولة العصرية وانسجاما مع الوعي الجماعي بالثقافة المعاصرة يتمتع أفراد المجتمع المدني بحقوق لم تكن واردة قبل العصر الذي ظهرت فيه الدول الحديثة، هذا المقصود بالحق Droit هو «المصلحة التي يقع تثبيتها من وجهة نظر القانون الحديث» (1) «أو يحميها القانون»، وفي الدولة العصرية «القانون هو مصدر الحقوق» والحقوق الشخصية هي مقومات مادية ومعنوية أساسية لكل إنسان باعتبار كل فرد هو بحاله مجسدا للشخصية القانونية، والحقوق في القانون الوضعي الحديث، تصنف تحت عناوين مختلفة في الدساتير والقوانين، وفي المواثيق والإعلانات والصكوك والإتفاقيات والروتوكولات الأممية، وتشتمل هذه الحقوق : الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية الثقافية إضافة إلى حقوق الأقليات والأجانب والمرأة والطفل والمسن الخ...

حقوق الإنسان هذه في شمولياتها وإطلاقها وقيمها وإلزاميتها ومشروعيتها وبعيدا عن توظيفات الحركات الأصولية أو بعض الجهات والمنظمات والدول، هي أرقى ما في الحداثة وما في الثقافة الإنسانية المعاصرة، والقول والإهداء بها هو ما يميز عصرانية الدول والمجتمعات والثقافات

خصوصا حين يترافق ذلك مع القبول بالمعايير العالمية الموحدة والمثبتة في نصوص متفق عليها.

ومن ضمن ما تضمنته هذه الحقوق على الصعيد الثقافي والأممي حق كل انسان في حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد بما في ذلك حرিতে في تغيير دينه أو معتقده وتجريم كل أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد أو الجنس أو اللون أو العرق، والدولة الحديثة تحمي هذه الحقوق وترعاها كما تحمي القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالأمن العام.

وما دمنا نعالج موضوع العلاقة بين الدولة العصرية والمجتمع المدني والثقافة المعاصرة، ونحن نتكلم عن مسألة الحقوق، يجب التأكيد على أن الحقوق التي اعترف بها عالمنا في عصرنا للإنسان ثقافيا.

وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وقانونيا، أنه من ضمنها حق الإنسان في الا تسلط عليه العقوبات الجسدية وهي العقوبات القاسية والوحشية والمهينة بالكرامة الإنسانية تجرم ككل أشكال التمييز، وهذه المعايير، وهذه الحقوق هي من أهم ما يميز الدول المتحضرة والمجتمعات المدنية وخصوصا كنه الثقافة المعاصرة. ويتصل بما سبق نبذ التطرف وتجريم التعصب والعنف والإرهاب.

وخلاصة القول أن الثقافة المعاصرة أصبحت معطى كونيا على الأقل في ميدان حقوق الإنسان وميدان وحدة نموذج الدولة العصرية أو الصالحة لعصرنا أي لكل شعوب المعمورة، فهذه الدولة العصرية لها شكل من التنظيم وقاعدة من الشرعية المبنية على أسس عقلانية حديثة لا تتوفر في كل أشكال الدولة ما قبل العصر الحديث، وهي أي دولة العصر هي الخيار الوحيد المتاح لشعبنا ولكل الأمم.

الهوامش :

* في سياق تحليلنا للعلاقة الجدلية بين نمط الدولة المعاصرة التي أساسها الثقافة المعاصرة، يجدر أن نشير إلى حالتين من الدول (والثقافات)، تبدوان مختلفتين في عصرنا، وهما اليابان وإسرائيل. فالدولة في كليهما عصرية علمانية على الطراز الغربي تماما وإن كان هناك دستور في اليابان بينما لا يوجد مثله في إسرائيل التي عوضت عنه بقوانين أساسية ورغم ما يقال عن حضور الدين والثقافة الخاصة في الحياة العامة بالبلدين المذكورين فإن ذلك لم يمنع قيام الدولتين وفقا للنمط الغربي الحديث ولم يمنع من حصول الفصل بين الدين والثقافة من ناحية والسياسة وتصرف الدولة من ناحية أخرى، وهكذا تتعايش في هاتين الدولتين خصوصية الموروث الثقافي المتصل بالهوية في نطاق المجتمع مع الثقافة السياسية المعاصرة للمجتمع المدني المتصل بنمط بناء وعمل الدولة العصرية، فالممارسة الدينية والثقافية للفرد مستقلة عن الممارسة السياسية للمواطن والدولة.

* ورد في «لسان العرب» معنى «الحديث» نقيض القديم و «الحدوث» كون شيء لم يكن و «محدثات الأمور» «ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها» و «الحدث» «الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد ولا معروف في السنة» و «الحديث» : «الجديد من الأشياء».

مما يلاحظ هنا أن معنى مختلف المشتقات السابقة إيجابي كلما كان سياق المعنى متصلا بالحياة وحين يتصل بأمر الدين يكون هذا المعنى سلبيا.

(1) و (2) عبد الفتاح عمر : الموجز في القانون الدستوري، تونس 1987، ص 132 و 133.

* «الحق» كما ورد في الحديث هو بمعنى «النصيب أو الحظ» وفي الإسلام «الحقوق» هي «سلطات للعبد لا يملكها وإنما فوضت إليه باعتباره خليفة الله في أرضه».

انظر الشرقي والمزغني احكام القانون، مرجع سابق ص 22.

(1) محمد الشرقي وعلي المزغني : احكام الحقوق، تونس 1987، ص 33.